



المنظمة العربية
للتنمية الصناعية والتعدين (ايدمو)



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
لغربي آسيا (الاسكوا)

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/STAT/1997/WG.2/3
26 August 1997
ORIGINAL: ARABIC

UN ECONOMIC AND SOCIAL COUNCIL
FOR WESTERN ASIA
LIBRARY + DOCUMENTS

الدورة التدريبية للإحصاءات الصناعية
وربطها بنظام الحسابات القومية للأمم المتحدة
١٢-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧
بيروت

الإحصاءات الصناعية وعلاقتها بنظام الحسابات القومية ١٩٩٣

إعداد

قطب عبد اللطيف سالم

المستشار الإقليمي للحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية

مقدمة:

يطلق مفهوم الإحصاءات الصناعية على تلك الإحصاءات المتعلقة بالوحدات التنظيمية (المنشآت) التي تعمل في مجالات الصناعات الإستخراجية والصناعات التحويلية وكذلك إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والمياه وقد حددها ISIC Rev.3 تحت الأبواب جيم ، دال ، هاء . ويرجع الإهتمام بالإحصاءات الصناعية الى سنوات طويلة تبلورت على المستوى الدولي على يد عصبة الأمم المتحدة في عام ١٩٢٨ حيث وافقت الدول الموقعة على الإتفاقية الدولية للإحصاءات الإقتصادية على جمع بيانات دورية عن العمالة والإنتاج والمعدات والآلات بالمنشآت الصناعية وفي ظل هيئة الأمم المتحدة قامت اللجنة الإحصائية بإعادة النظر في توصيات عصبة الأمم على ضوء المستجدات من التجارب والخبرات السابقة كما تبنت فكرة برنامج دولي للإحصاءات الصناعية وقد كان عام ١٩٦٣ هو عام البرنامج الدولي الأول وتلاه عدة برامج كل عشر سنوات. ومن خلال ذلك اهتمت الدول بفكرة تبني تعاريف ومفاهيم موحدة كما صدرت عدة تصنيفات متعلقة بالنشاط الإقتصادي والتصنيف السلعي وذلك بهدف تسهيل المقارنات الزمانية والمكانية والمقارنات الدولية. ولقد أدى ذلك الى الإهتمام بالإحصاءات الصناعية وتطويرها بدرجة كبيرة ومن ثم توفرت بيانات على درجة عالية من النقة وعلى فترات دورية مختلفة (أسبوعية/ شهرية/ سنوية..الخ)

ولا شك أن الدول العربية قد واكبت هذا التطور ولكن بدرجات متفاوتة وشعرت بأهمية الإحصاءات الصناعية . ويرجع تاريخ أول تعداد صناعي أجري في مصر الى عام ١٩٢٧ وقد كان ذلك مرافقا لتعداد السكان كما أجرت الجزائر والعراق وسوريا أول إحصاءات صناعية لها في عام ١٩٥٣ ثم الأردن في عام ١٩٥٤ وفي عام ١٩٥٥ تم في تونس ولبنان وليبيا أول إحصاءات صناعية ثم الكويت في عام ١٩٦٣.

وتعتبر المنشأة " كوحدة تنظيمية" هي الوحدة الإحصائية في هذه الإحصاءات ويحدد نطاق هذه الإحصاءات بكافة المنشآت (الوحدات التنظيمية) المقيمة (وفقا لتعريف المقيمين) التي تعمل داخل الحدود الإقليمية للدولة محل الدراسة في الأنشطة الصناعية السابق الإشارة إليها وتعرف المنشأة عادة على أنها وحدة إقتصادية ذات كيان قانوني واحد وإدارة واحدة وتقوم بإنتاج مجموعة متجانسة من المنتجات. ولكن الواقع العملي قد يبرز منشأة تنتج مجموعات سلعية غير متجانسة ولا يمكن فصل بيانات كل منها بصفة مستقلة ومن هنا تشير التوصيات الى تغليب النشاط الرئيسي الذي يحقق أكبر عائد للمنشأة وتعتبر الأنشطة الأخرى أنشطة ثانوية أو فرعية.

الإحصاءات الصناعية ونظام الأمم المتحدة للحسابات القومية ١٩٩٣

تمثل الأنشطة الصناعية كما حددها دليل النشاط الإقتصادي الدولي ISIC REV.3 الذي أشرنا إليه من قبل الجزء الأكبر والرئيسي من قطاع المشروعات غير المالية ضمن نظام الحسابات القومية ومن ثم فإن التعريفات والتصانيف والحسابات وأساليب التقييم وطرق القياس التي تبناها نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ فيما يتعلق بقطاع المشروعات غير المالية كقطاع تنظيمي تتسحب على الأنشطة الصناعية كجزء من هذا القطاع وفي هذا السياق نشير الى هذه العلاقة ضمن الأطر التالية :

أولاً: التعاريف والمفاهيم

لعل من المفيد أن نشير هنا الى عدد من التعاريف والمفاهيم التي تبناها نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ والتي يجب أن تؤخذ في الحسبان وتكون محل إعتبار القائمين بتنفيذ وجمع بيانات الإحصاءات الصناعية حتى يستطيع المحاسب القومي أن يجد إحتياجاته الإحصائية لتركيب الحسابات والجداول التي يتطلبها النظام ومن أهم هذه التعاريف والمفاهيم.

١- الوحدة التنظيمية :

عرف نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ الوحدة التنظيمية على أنها وحدة إقتصادية لها حق تملك الأصول والإلتزامات وتتمتع بسلطة إتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاط الإقتصادي والدخول في صفقات مع الوحدات الأخرى تنشأ حقوقاً لها وإلتزامات عليها ومن ثم فإن النظام قد حدد أوصافاً للوحدة التنظيمية يمكن إجمالها في :

- لها حق تملك وتغيير ملكية الأصول والإلتزامات
- لها حق الدخول في صفقات مع الوحدات الأخرى وتحمل الإلتزامات الناشئة عن هذه الصفقات.
- لها سلطة إتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاط الإقتصادي والإلتزام به
- لديها أو يمكن أن يكون لديها حسابات

ويرجع الهدف من تحديد هذه المعالم للوحدة التنظيمية الى تحديد الوحدة الإحصائية وإستبعاد الأنشطة أو الفروع التابعة التي تخدم المنشأة أو الوحدة التنظيمية ولا تمثل كياناً مستقلاً مثل خدمات النقل أو الشراء أو البيع... الخ .

وعادة تأخذ هذه الوحدات التنظيمية أحد الأشكال التالية

أ- الشركة المساهمة Corporation

وقد عرفها النظام على أنها وحدة قانونية مقيمة أنشأت بهدف إنتاج السلع والخدمات لبيعها في السوق وبهدف تحقيق ربح لمالكيها أي أن الربح يعود إلى المساهمين أو أصحاب الحصص وهذه الشركة مملوكة ملكية جماعية بواسطة المساهمين وأصحاب الأسهم أو الحصص الذين لهم حق تعيين المديرين المسؤولين عن إدارة المشروع ، وذلك بغض النظر عن نوع المساهمة سواء كانت مساهمة عامة أو خاصة أو مغلقة أو توصية بالأسهم أو محدودة المسؤولية .. الخ ، حسب نظم وقوانين كل دولة . وبغض النظر عن جنسية أو إقامة المساهمين.

ب- شبه الشركة

وهو عبارة عن مشروع غير منظم مقيم سواء مملوك لمقيمين أو غير مقيمين ويعمل كما لو كان شركة والعلاقة بين المشروع ومالكيه كعلاقة الشركة بحمله الأسهم وهناك أنواع ثلاثة من الشركات شبه المساهمة.

- مشاريع شبه مساهمة مملوكة بواسطة الوحدات الحكومية وتعمل في مجال الإنتاج السوقي Market Product وتدار بنفس الطريقة التي يدار بها القطاع العام
- مشاريع شبه مساهمة يملكها القطاع العائلي وتدار كما لو كانت مشروعاً خاصاً
- مشاريع غير منظمة تملكها وحدات غير مقيمة تشمل الفروع والمكاتب للشركات الأجنبية .

ويعالج نظام الحسابات القومية أشباه الشركات معالجة الشركات المساهمة والمعياري الأساسي لشبه الشركة هو فصل المشروع وإستقلاله عن مالكيه ومن ثم إحتفاظه بمجموعة كاملة من الحسابات وإذا لم تتوفر هذه الشروط يعالج المشروع كأنه مشروع غير منظم.

ج- مشروع غير منظم :

وقد حدد نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ المشروعات غير المنظمة التي أدخلها ضمن القطاع العائلي بأنها هي مشاريع غير ذات شخصية إعتبارية أي أنها وحدات غير مسجلة ككيان قانوني مستقل عن الأسر المعيشية نفسها، والأصول الثابتة وغير الثابتة المستخدمة في المشاريع غير ذات الشخصية الإعتبارية ليست ملكاً للمشروع وإنما هي لمالكي هذه المشاريع والمشاريع في حد ذاتها لا تستطيع الدخول في معاملات مع وحدات إقتصادية أخرى ولا تستطيع الدخول في تعاقدات مع وحدات أخرى أو تتحمل خصوماً على حسابها هي نفسها وإنما أصحابها هم المسؤولون شخصياً دون حدود عن أي ديون أو إلتزامات تتحملها في سبيل الإنتاج . ويؤدي المالك في هذه الحالة دوراً مزدوجاً ولذلك فإن ما يحصل عليه من دخل أطلق عليه النظام الدخل المختلط.

ونظرا لصعوبة الفصل بين الأسرة وهذا النوع من المشروعات فإن نظام الحسابات القومية قد أدمجها ضمن القطاع العائلي ومن ثم يعد لهذا القطاع كافة أنواع الحسابات شأن أي من القطاعات التنظيمية الأخرى ومن ثم فإن حسابات هذا القطاع تعكس تصرفات الأسر شاملة المشروعات غير المنظمة.

د- هينات لا تهدف الى الربح :

ويقصد بها الوحدات التي تقوم بالعمل في الإنتاج السوقي ومن ثم تحدد أسعارا تتناسب مع تكاليف الإنتاج ولها تأثير في السوق ونشاطها الإنتاجي يمكن أن يحقق فائضا ولكن هذا الفائض لا يوزع لعدم وجود ما لकिन أو أصحاب لهذا المشروع .

٢- أسس التصنيف القطاعي :

ويتم تمييز هذه الوحدات التنظيمية حسب القطاعات الفرعية التي حددها النظام أو حسب الإحتياجات التحليلية لكل دولة ويمكن أن يأخذ ذلك الشكل التالي :

- قطاع عام
- قطاع خاص
- خاضع للسيطرة الأجنبية

وهناك عدة معايير يتبناها النظام عند العمل على تصنيف الوحدات التنظيمية حسب القطاعات الرئيسية أو القطاعات الفرعية ومن أهم هذه المعايير التي تستخدم لتحديد القطاعات الرئيسية هي ١- الهدف أو الغرض الإقتصادي الذي أنشأت من أجله الوحدة ٢- الوظيفة التي تؤديها الوحدة ٣- السلوك الذي تتبعه الوحدة في تحقيق الهدف . ويمكن التمييز بين المشروعات العامة والخاصة وتلك الخاضعة للسيطرة الأجنبية باستخدام معيارين أساسيين

- الملكية (٥٠٪ فأكثر من رأس المال)
- الإدارة (أي سلطة إتخاذ القرارات)

فالمشروعات العامة هي تلك الوحدات التي تملك الحكومة ٥٠٪ فأكثر من رأسمالها أو هي المشروعات التي تباشر الحكومة رقابة فعالة على إدارتها أو تصرفاتها الإقتصادية حتى ولو كانت الحكومة تملك أقل من ٥٠٪ من رأس المال . كما يعتبر المشروع قطاعا عاما أيضا إذا كانت غالبية حصصه أو رأسماله مملوكة لمشروع آخر قطاع عام . ويعني ذلك أن المشروع يعتبر قطاعا خاصا إذا كان القطاع الخاص يملك ٥٠٪ فأكثر من رأس المال أو يدار بمفهوم القطاع الخاص . كما يعتبر المشروع خاضعا للسيطرة الأجنبية إذا كانت ٥٠٪ فأكثر من حصصه أو رأسماله مملوكة لغير مقيمين أو يدار بواسطة إدارة غير مقيمة لها سلطة إتخاذ القرارات وتعيين المديرين وتحديد سياسة الوحدة الإقتصادية ومن ذلك نلاحظ أن معيار الملكية ليس معيارا حادا كما أشار النظام الى ذلك ولكنه معيار إسترشادي صرف وفق ظروف التطبيق العملي .

٣- تحديد دائرة الإنتاج

عرف نظام الحسابات القومية الإنتاج بأنه قياس للقيمة التي تنشأ عن نشاط إنتاجي لوحدات تنظيمية تستخدم مستلزمات إنتاج (مدخلات) لتحقيق هذا الإنتاج وبصفة أكثر تحديداً يشترط النظام أن يكون هذا الإنتاج من النوع الذي يمكن توريده أو تقديمه إلى وحدة تنظيمية أخرى أي أنه لكي يتحقق إنتاج لا بد وأن يكون هناك وحدة مؤسسية تتحمل المسؤولية العملية الإنتاجية وتمتلك هذه المنتجات وذلك يعني أن أي عملية طبيعية لا يشارك الإنسان فيها أو في إدارتها لا تعتبر إنتاجاً بالمفهوم الإقتصادي في نظام الحسابات القومية ولا شك هناك نوعان من الإنتاج أحدهما إنتاج سلعي والآخر إنتاج خدمي.

كما ميز النظام بين ثلاثة أنواع من المنتجات

- أ- منتجات سوقية : وهي تلك المنتجات التي تباع في السوق أو المستهدف بيعها بأسعار لها معنوية إقتصادية
- ب- منتجات للإستخدام الذاتي : ويقصد بها المنتجات التي يعاد إستخدامها بواسطة أصحابها إستخدامات نهائياً وهي عادة في مثل هذه المنشآت الصناعية تكون في شكل تكوينات رأسمالية .
- ج- منتجات غير سوقية : هي السلع والخدمات التي تقدم مجاناً أو بأسعار رمزية غير ذات معنوية إقتصادية .

وهذا النوع من المشروعات أو الوحدات التنظيمية التي تدرج تحت الأنشطة الصناعية ومن ثم ضمن قطاع المشروعات غير المالية تنتج فقط النوعين الأول والثاني من المنتجات . إذ أن النوع الثالث ينتج فقط بواسطة الحكومة أو الهيئات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات وهم ما يطلق عليهم المنتجون غير السوقيون أما المنتجون لأغراض السوق فهم الوحدات التي تنتج منتجات مسوقة وقد حل هذا الإصطلاح محل الإصطلاح الذي كان مستخدماً في نظام ١٩٨٦ وهو الصناعات .

والجدير بالإشارة هنا أن تعريف الإنتاج قد شمل حتى العمليات غير المشروعة أو الأنشطة غير المشروعة أو الإنتاج الخفي الذي يمكن أن يحدث تجنباً لبعض الإجراءات الإدارية أو المالية أو تهرباً من الضرائب ... الخ .

٤- طريقة قياس الإنتاج الصناعي :

يعرف الإنتاج عموماً والإنتاج الصناعي بصفة خاصة بأنه ذلك الإنتاج الذي يباع أو من المستهدف أن يباع في السوق بأسعار إقتصادية والقاعدة العامة أن الإنتاج يسجل في لحظة إنتاجه ويسجل بنفس القيمة بالأسعار الأساسية سواء تم بيعه أو إستخدامه أو ذهب إلى المخزون ومن ثم فإن الإنتاج يغطي :

١- المبيعات من السلع والخدمات : ويسجل عند تمام نقل الملكية أو عند تقديم الخدمة وتقييم بالأسعار الأساسية أو اسعار المنتج في حالة عدم توفر الأسعار الأساسية ولا تتضمن القيمة أي عمولة أو فوائد تأخير الدفع.

٢- السلع والخدمات الصناعية التي تم مقايضتها أو تبادلها وتسجل عند تمام التبادل أي نقل الملكية وتقيم بالأسعار الأساسية التي كان من الممكن الحصول عليها إذا بيعت.

٣- السلع والخدمات التي استخدمت كأجور عينية وتسجل عند تمام نقل الملكية وتقيم بالأسعار الأساسية التي كان من الممكن الحصول عليها إذا بيعت.

٤- السلع والخدمات التي تحول الى منشأة أخرى تابعة لتستخدم كإستهلاك وسيط أو تكوين رأسمالي وتقيم بالأسعار الأساسية مضافا إليها أية تكاليف نقل تكون قد دفعت الى طرف ثالث.

٥- السلع والخدمات التي ذهبت الى المخزون سواء من المنتجات تامة الصنع أو تحت التصنيع وتقيم بالأسعار الأساسية في لحظة دخولها المخزن بينما المسحوبات تقيم بالأسعار التي تباع بها

٦- السلع والخدمات التي تنتج بالمنشأة بغرض الاستخدام الذاتي كتكوين رأسمالي بمعرفة المنشأة ذاتها تقيم بالأسعار الأساسية التي كان من الممكن أن تباع بها وبالبديل لذلك في حالة عدم توفر الأسعار الأساسية هو قيمة التكلفة (وتشمل الإستهلاك الوسيط، مضافا اليه تعويضات العاملين وإهلاك رأس المال الثابت وأية ضرائب مطروحا منها الإعانات على الإنتاج) .

وفيما يلي نستعرض بعض الحالات ذات الطبيعة الخاصة بالنسبة لتقدير قيمة الإنتاج الصناعي والتي تحتاج الى معالجات خاصة:

من الطبيعي أن نعلم أنه ليس هناك أية مشاكل إذا ما كان الإنتاج يتم عادة خلال الفترة المحاسبية الواحدة ولكن الصعوبات تبدأ إذا ما استغرقت العملية الإنتاجية أكثر من فترة محاسبية واحدة وهناك بصفة عامة يمكن تمييز ثلاث حالات :

أ- إنتاج سلع صناعية تنتج وتباع بصورة مستمرة على مدار العام في هذه الحالة إنتاج السلعة عادة يتم خلال الفترة المحاسبية ولذلك يقاس الإنتاج في هذه الحالة على أنه يساوي المبيعات $\pm$ التغير في المخزون (بما في ذلك التغير في مخزون أعمال تحت التنفيذ) مع الأخذ في الحسبان أية إستعمالات أخرى ذاتيا للسلع المنتجة.

ب- إنتاج سلع مصنعة يستغرق إنتاجها أكثر من فترة محاسبية ويبدو ذلك واضحا في حالة بناء السفن أو صناعة الطائرات أو المشيدات الأخرى وتأخذ في هذه الحالة أحد شكلين هما:

١- إنتاج سلع لحساب وحدة أخرى أي أن هناك عقد بيع مقدم لمنتج (سعة) يستغرق إنتاجها أكثر من فترة محاسبية . في هذه الحالة تسجل مخرجات (إنتاج) هذه السلعة على أنها مبيعات لأعمال تحت التنفيذ وتقدر قيمة المخرجات (الإنتاج) بقيمة الدفعة المرحلية التي يدفعها المشتري الذي يسجلها عنده بدورة على أنها تكوين رأسمالي (أعمال تحت التنفيذ).

٢- في حالة عدم وجود عقد بيع مقدم فإن مخرجات (إنتاج) كل فترة محاسبية تقيد على أنها إنتاج أعمال تحت التنفيذ وتضاف الى التغير في المخزون لدى المنتج وتقيم بالتكلفة.

٥- القيمة المضافة:

تشق القيمة المضافة (كبنء موازنة في حساب الإنتاج) عن طريق طرح الإستهلاك الوسيط بأسعار المشتري من الإنتاج ويرجع تحديد أو وصف القيمة المضافة على أنها بالأسعار الأساسية أو بسعر المنتج على الطريقة التي يقيم بها الإنتاج إذ أن المستلزمات دائما بسعر المشتري . فإذا طرحت المستلزمات بسعر المشتري من الإنتاج بالأسعار الأساسية فإننا نحصل على قيمة مضافة بالأسعار الأساسية وإذا طرحت المستلزمات من الإنتاج مقيما بسعر المنتج فإننا نحصل على قيمة مضافة بسعر المنتج وهناك مصطلح القيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج وهذا المصطلح لم يعد مستخدما في نظام ١٩٩٣ فهو مقياس للدخل ومع ذلك فإنه يمكن إشتقاقه من المقياسين البديلين السابقين (الأسعار الأساسية وأسعار المنتجين) بإستبعاد صافي الضرائب على الإنتاج (الضرائب ناقصا الإعانات) من القيمة المضافة بالأسعار الأساسية وهذا المقياس يمكن تعريفه بأنه القيمة التي يمكن دفع عوائد عوامل الإنتاج منها أي إجمالي إيرادات عوامل الإنتاج.

٦- الضرائب:

إستحدثت نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ بعض المفاهيم المتعلقة بالضرائب وقد حلت هذه الإصطلاحات والمفاهيم محل المفاهيم والإصطلاحات التي كانت قائمة في نظام ١٩٦٨ .

فقد استبدل النظام المعدل اصطلاح الضرائب غير المباشرة Indirect taxes باصطلاح آخر حل محله وهو "الضرائب على الإنتاج والواردات Taxes on production and imports وتأخذ الضرائب على الإنتاج والواردات التصنيف التالي :

أ- الضرائب على الإنتاج والواردات- Texas on Production and Imports :

وتتقيد هذه الضريبة (في حالة المشروعات وكأنها مدفوعة من القيمة المضافة) في حساب توليد الدخل تحت بند إستخدامات وفي حسابات تخصيص الدخل الأولي كموارد للحكومة وتسجل ضرائب الإستيراد في حساب توليد الدخل جملة- وتنقسم هذه الضرائب إلى:

١- انضرائب على المنتجات Taxes on products

وهي ضريبة تدفع حسب وحدة السلعة أو الخدمة حين تنتج أو تباع أو تستورد أو تصدر أو توجر أو تحول ملكيتها أو تسلم الى وحدة أخرى أو تستهلك ذاتيا ، وتشمل:

أ - ضرائب القيمة المضافة VAT type taxes وما شابهها

ب- ضرائب على الواردات Taxes on imports عدا ضريبة القيمة المضافة

وهي تشمل رسوم الإستهلاك، ضريبة المبيعات على السلع المستوردة وتنقسم إلى :
رسوم الإستيراد ، ضرائب أخرى على الإستيراد عدا الرسوم الجمركية مثل ضريبة المبيعات ورسوم الإستهلاك على الواردات ، أرباح إحتكارات الإستيراد وكذلك الضرائب الناتجة عن تعدد أسعار الصرف على الواردات.

ج- ضرائب على الصادرات Export taxes

تشمل رسوم التصدير، ضرائب عامة على الصادرات، أرباح إحتكارات التصدير، والضرائب الناجمة عن تعدد أسعار الصرف على الصادرات.

د- ضرائب أخرى على المنتجات Taxes on products عدا ضريبة القيمة المضافة وضرائب الواردات والصادرات

مثل ضريبة المبيعات (سلع محلية) الضريبة على المصنعين ، ضريبة على مبيعات الجملة والمفرق وضريبة الشراء أو رقم المبيعات وكذلك رسوم الإستهلاك (سلع محلية) على المشروبات الكحولية والتبغ والضرائب على الخدمات والضرائب على النقل والاتصالات والتأمين والإعلان والفنادق والغرف المؤجرة والمطاعم والضرائب على المعاملات الرأسمالية والمالية (بيع وشراء الأصول) بما فيها العملات الأجنبية وتغيير ملكية الأراضي أو الأصول الأخرى إلا إذا كان التغير ناتجا عن عملية تحويل رأسمالية (إرث، هدايا... الخ) وكذلك تشمل أرباح الإحتكارات المالية

٢- ضرائب أخرى على الإنتاج Other taxes on production:

وبالمقارنة بما كان متبعاً في نظام ١٩٦٨ نلاحظ أنه أشار باختصار إلى ضرائب القيمة المضافة ولم يقدم توصية محددة لمعالجتها في الحسابات.

وقد يحدث بعض الخلط بين المدفوعات التي تعتبر من قبيل الضرائب وتلك التي تعتبر من قبيل رسوم الخدمات حيث لا تعتبر هذه الرسوم المدفوعة مقابل خدمات بمثابة ضرائب إذ أن هذه المدفوعات تعتبر ثمن خدمة إذ أن هذه المدفوعات (ثمن الخدمة) هي من قبيل التأكد من كفاءة أو مؤهلات الشخص أو الآلة... الخ أو ثمن أو جزء من ثمن خدمة مقدمة من الحكومة أما الضرائب فهي مدفوعات بدون مقابل أو بمقابل لا يتناسب على الإطلاق مع التكاليف

وهناك عدة معايير يتم على أساسها تصنيف الضرائب وهذه المعايير هي :

- ١- طبيعة الضريبة
- ٢- نوع الوحدة التي تدفع الضريبة
- ٣- الظروف التي تدفع فيها الضريبة

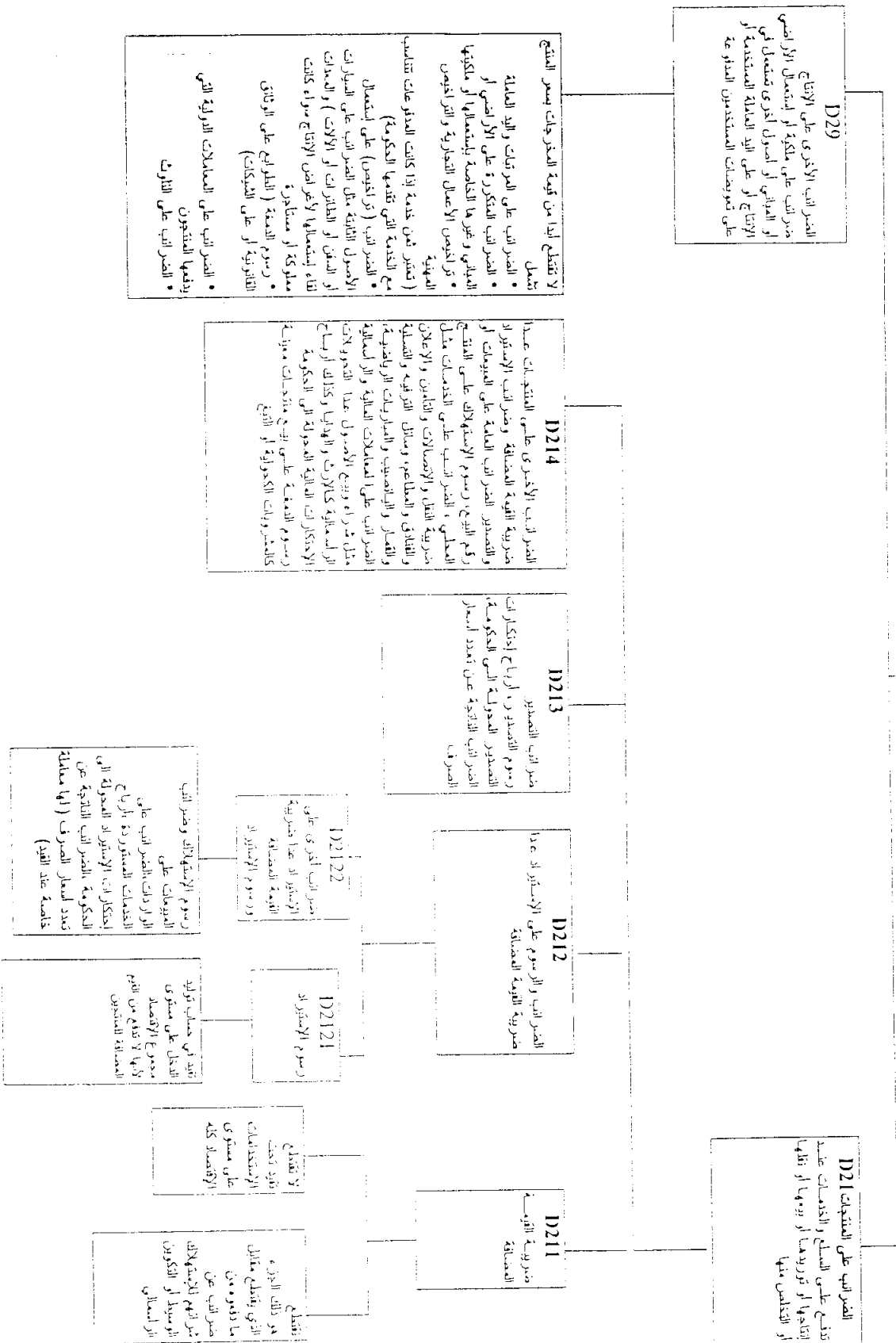
وقد تختلف معالجة الضرائب حسب نوع الوحدة التي تدفعها فمثلاً رسوم الإستهلاك قد تظهر تحت ضرائب على الإستهلاك إذا فرضت على سلع مستوردة أو تظهر تحت ضرائب على المنتجات إذا كانت على سلع منتجة محلياً . وكذلك الضرائب على السيارات إذا دفعها مشروع أو منشأة فإنها تعتبر ضرائب على الإنتاج أما إذا دفعت من قبل أسرة فإنها تعتبر ضريبة جارية على الدخل والثروة .

ب- الضرائب على الدخل والثروة:

وبالتبعية استبدل النظام المعدل اصطلاح "الضرائب المباشرة" Direct taxes باصطلاح آخر هو "الضرائب الجارية على الدخل والثروة... الخ" " Current taxes on income, wealth...etc" كما استبدل البند الذي كان يطلق عليه تحويلات رأسمالية إلى الحكومة "متضمنة الضرائب على العقارات والهدايا والضرائب غير المتكررة على الملكية باصطلاح "ضرائب رأسمالية" "Capital taxes".

وتوضح الأشكال التالية أنواع الضرائب التي تكون محل تعامل في علاقة المنشآت الصناعية مع الحكومة وذلك وفق المفاهيم التي تبناها نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ والتي يجب أن تحدد في الحسابات وعند طلب الإحصاءات الصناعية أو إجراء المسوح الخاصة بها.

الضرائب D2 على الإنتاج والاستيراد (تفيد كإستثمارات في حساب توليد الدخل وكموارد في حساب نفصيص الدخل الأولي)



الضرائب الجارية على الدخل والثروة D5

دفعات نقدية أو عينية إجبارية بدون مقابل إلى الحكومة

تزيد في حساب التوزيع الثانوي للدخل (استخدامات)

الضرائب الجارية الأخرى D59

- 1- الضرائب الجارية على رأس المال وتشمل:
 - المتقدمة الألفج دوريا على ممتلكات أو صفاتي ثروة الوحدات الموسومة بما الضريبة على الأراضي والأصول التي تستخدمها المشاريع لي الإنتاج ولا تشمل الضرائب على الممتلكات أو الثروة غير المتكررة أو تدفع على فترات غير منتظمة (ضريبة التركات)
 - وتشمل (1) الضرائب الجارية على إستعمال أو ملكية الأراضي والمباني ويُدفعها المالكون والمستأجرون أو كليهما
 - (2) الضرائب الجارية على صفاتي الثروة: تدفع على قيمة الأراضي أو الأصول الثابتة (عدا الضرائب على الأصول التي تملكها المشاريع وتستخدمها في الإنتاج)
 - (3) الضرائب الجارية على الأصول الأخرى، تدفع بصورة دورية على الأصول مثل المحرقات
- ب - ضرائب جارية متنوعة وتشمل:
 - ضريبة للنورس، ضرائب على الإنتاج حسب مستوى الإنتاج ، مبالغت الأمر للحصول على بعض الترخيص لتلك أو إستعمال مبارء ، دور ، طائفة أو الحصول على ترخيص ، الضرائب على المعاملات الدورية عدا التي يدفعها المتنون.

الضرائب على الدخل D51

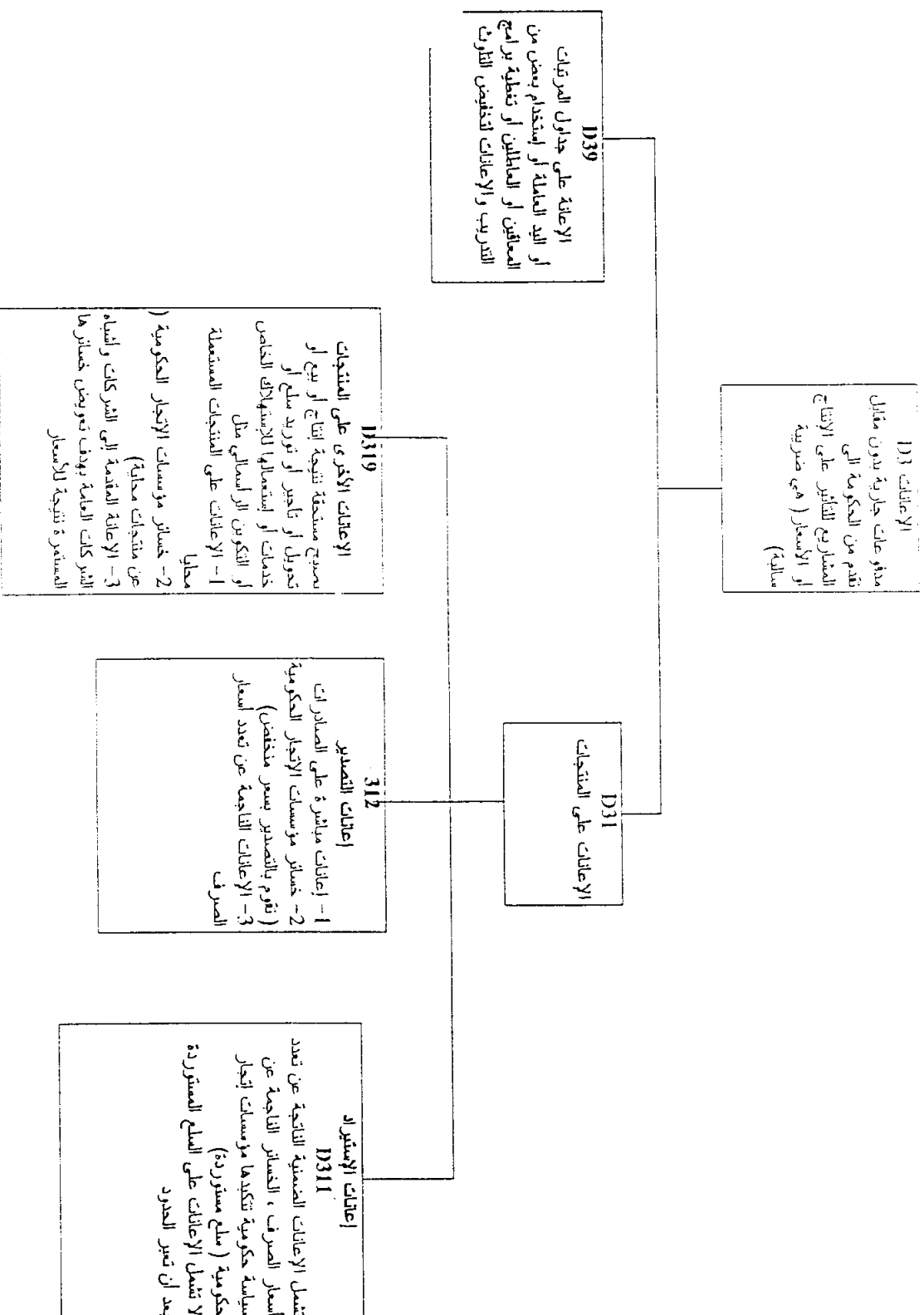
- - ضرائب على الدخل والأرباح وعائدات رأس المال الأمر أو المورسات
- الضرائب على الممتلكات المقتناه (أرض، عمار) عندما تكون هذه الممتلكات مستعملة كأساس لتقدير دخل مالكيها، وتشمل الضرائب التالية:
- الضرائب على دخل الأفراد من (توضعات العاملين،الأرباح، دخل الملكية ، معاشات)
- تشمل الضرائب على دخل مالكي المشاريع غير ذات الشخصية الاعتبارية
- الضرائب على دخل الشركات وأرباحها
- الضرائب على عائدات رأس المال (مكاسب إقتاء)
- الضرائب على أرباح اليانصيب ، وللملح التي يدفعها الربحون)

٧- الإعانات Subsidies:

وكما صنف النظام المعدل ١٩٩٣ الضرائب فقد أعد أيضا تصنيفاً للإعانات وقد تم ذلك على النحو التالي:

- أ- الإعانات على المنتجات Subsidies on products وهذه بدورها تنقسم إلى
- ١- الإعانات على الواردات Import subsidies
 - ٢- إعانات على الصادرات Export subsidies
 - ٣- إعانات أخرى على المنتجات Other subsidies on products
- ب- إعانات أخرى على الإنتاج Other subsidies on production

ويوضح الشكل التالي التصنيف الموصى به للإعانات والذي يجب الأخذ به عند جمع الإحصاءات الصناعية أو إجراء المسوح الخاصة بها.



٨- أسس التقييم :

القاعدة الأساسية التي تتبناها نظام الحسابات القومية هي تقييم كافة الصفقات والتيارات التي تتم بين الوحدات التنظيمية (المنشآت) بالقيمة التبادلية الفعلية المتفق عليها بين الطرفين وإذا لم يكن ذلك متاحا فيتم التقييم بالقيمة المماثلة في سوق مماثلة أو أقرب سوق وإذا لم يكن هناك أسعار واضحة فيتم التقييم بالتكلفة فإذا لم تتوفر يمكن استخدام التكلفة التاريخية فإذا لم تتوفر يمكن استخدام القيمة الحالية للعائد المتوقع مستقبلا ، وبصفة عام يوصي النظام بأن:

١- يسجل الإنتاج الصناعي بالقيمة الأساسية أو بسعر المنتج وهما :

أ- القيمة الأساسية:

القيمة التي يتسلمها المنتج من المشتري مقابل السلعة أو الخدمة (لا تشمل هوامش النقل التي يحددها المنتج في فاتورة منفصلة) مستبعدا منها الضرائب على المنتجات ومضافا إليها الإعانات المحصلة على هذه المنتجات نتيجة لإنتاجها أو بيعها

ب- القيمة بسعر المنتج :

يمكن أن تعرف على أنها القيمة التي يحصل عليها المنتج من المشتري مقابل الوحدة من السلع والخدمات مطروحا منه ضريبة القيمة المضافة وما شابهها من الضرائب المعاد خصمها (إن وجدت) وكذلك لا تشمل هوامش النقل التي يقوم بها المنتج بصفة منفصلة أو يحددها المنتج في فاتورة منفصلة .

وهناك سعر المشتري حيث يتم تسجيل استخدام المنتجات من السلع والخدمات جميعها بسعر المشتري ومن ثم تقيم المدخلات الوسيطة والتكوين الرأسمالي بسعر المشتري ويمثل سعر المشتري : القيمة التي يدفعها المشتري للمنتج مضافا إليها هوامش النقل التي يدفعها المشتري وأيضا ضرائب مشابهة مستبعدا منها ضريبة القيمة المضافة المقطوعة وأيضا ضرائب أخرى يتم إقتطاعها.

٢- أما فيما يتعلق بالصادرات والواردات فيسحلان عند الحدود حيث يوصي نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ بتسجيل كل من الصادرات والواردات بالقيمة فوب (FOB) والقيمة فوب تعني : قيمة الصادرات أو الواردات على ظهر السفينة أي لا تشمل خدمات التأمين والشحن المقدمة بواسطة المقيمين أو غير المقيمين حيث تدخل خدمات النقل والتأمين المقدمة بواسطة غير المقيمين كواردات من الخدمات في الحساب مع العالم الخارجي وكذلك خدمات النقل والتأمين المقدمة بواسطة المقيمين تعتبر إنتاجا محليا.

٩- توقيت وأسس تسجيل المعاملات

في العادة يوصي النظام في مجال الأنشطة الصناعية أن يتم تسجيل المعاملات على أساس الإستحقاق وفي هذا الإطار حدد النظام (نظام الحسابات القومية ١٩٩٣) الوقت الذي تسجل فيه الصفقات على النحو التالي :

- أ- المبيعات : تسجل المبيعات في الوقت الذي تنتقل فيه ملكية السلع من المنتج الى المشتري أو عندما تقدم الخدمة انصناعية
- ب- المقايضة: تسجل عندما تتم عملية التبادل
- ج- المدفوعات العينية: تسجل عند تمام نقل الملكية
- د- الإستهلاك الوسيط: تسجل في الوقت الذي تدخل فيه السلعة أو الخدمة العملية الإنتاجية
- هـ- التغير في المخزون:

١- بالنسبة للسلع تامة الصنع تقيد أو تسجل عند دخولها المخزن بالسعر الذي كان يمكن أن تباع به وعند السحب تسجل في يوم السحب بالسعر الذي يمكن ان تباع به في يوم السحب

٢- بالنسبة للأعمال تحت التنفيذ فإنه في حالة عدم وجود عقد بيع كما أشرنا من قبل فإن المنتجات تقيد إضافة الى المخزون من الإنتاج في نهاية الفترة المحاسبية وعندما تباع يلغى قيد المخزون وتسجل مبيعات.

وفي حالة وجود عقد بيع تقيد الدفعات المقدمة تكويناً رأسمالياً لدى المشتري ومبيعات أدى المنتج في نهاية الفترة المحاسبية.

و- السلع والخدمات المنتجة للاستعمال الخاص ينبغي أن تسجل لدى إنتاجها وتقيم بالأسعار الأساسية في السوق وإذا لم تتوفر فبالتكلفة . والإنشاءات للحساب الخاص يعتمد على أساس مجموع التكاليف في نهاية الفترة المحاسبية إذا كان العمل فيها مستمرا.

ز- المنتج: يسجل وقت تمام الإنتاج السلعي وعند تقديم الخدمة

ح- تحويلات الأصول المالية وغير المالية: تسجل عند تمام نقل الملكية القانونية

ط- الصادرات والواردات : تسجل عند تمام نقل الملكية

ي - الصفقات المتعلقة بتوزيع الدخل : تسجل هذه الصفقات في تاريخ إستحقاق المطالبة أي عندما تصبح القيمة مستحقة الدفع.

ك- الإهلاك : الإهلاك عملية مستمرة عبر الزمن ومن ثم فإن القيمة تسجل في نهاية الفترة المحاسبية (تراكمية)

ل- التيارات الأخرى: هذه قد تحدث بين فترتين زمنيتين أو في لحظة معينة ولذا فإنها تحسب بين تاريخين معينين مثل أرباح وخسائر الحيازة أو الظهور والإختفاء الإقتصادي.

م- الميزانية : تحدد قيم الأصول والالتزامات في تاريخ إعداد الميزانية أي في نهاية الفترة المحاسبية

ن- الضرائب على الدخل : تسجل عندما يتحقق الدخل المنشأ للضريبة وإن كان ذلك عمليا يؤثر الكثير من المشكلات وفق النظام الضريبي المتبع في كل دولة

س- الضرائب المخصومة عند المنع: تسجل عند تمام الإنقطاع

ع- المطاببات المالية: تسجل عندما ينشأ مقابل لهذه المطاببات

ويمكن إيجاد علاقة بين أسس التقييم المختلفة على النحو التالي

القيمة بالأسعار الأساسية = سعر البيع - الضريبة على المنتجات + الإعانات على المنتجات

٢- القيمة بسعر المنتج = الأسعار الأساسية + الضرائب على المنتجات - الإعانات على المنتجات (باستثناء ضريبة القيمة المضافة وما شابهها من الضرائب المستقطعة).

٣- القيمة بسعر المشتري = القيمة بسعر المنتج + هوامش النقل والتجارة (تشمل الضرائب ناقصا الإعانات على المنتجات التي تدفعها أنشطة التجارة) + الضرائب غير المقتطعة.

والجدول التالي يوضح أسس التقييم المختلفة

عناصر السعر	سعر المشتري Purchasers Prices	سعر المنتج Prod. Prices	الأسعار الأساسية Basic Prices
المدخلات الأولية :			
تعويضات العاملين D1	762	762	762
فائض العمليات/الدخل المحتفظ B2/B3	432/247	432/247	432/247
الإهلاك K1	222	222	222
المدخلات الوسيطة P2	1883	1883	1883
ثمن السلع والخدمات	1799	1799	1799
تكاليف النقل والتجارة	38	38	38
مساقي الضرائب على المنتجات	46	46	46
القيمة المضافة B1	1854	1733	1721
الضرائب على الإنتاج والواردات D2	235	114	94
الضرائب على المنتجات D21	141	20	
ضريبة القيمة المضافة D211	121		
* مقطوعة	لا يشمل	لا يشمل	
* غير مقطوعة	121	لا يشمل	
ضرائب ورسوم على الواردات D212	17	17	
رسوم جمركية D2121	17	17	
ضرائب أخرى D2122	0	0	
ضرائب على الصادرات D213	1	1	
ضرائب أخرى على المنتجات D214	2	2	
ضرائب أخرى على الإنتاج D29	94	94	94
الإعانات D3	-44	-44	-36
إعانات على المنتجات D31	-8	-8	
إعانات على الواردات D311	0	0	
إعانات على الصادرات D312	0	0	
إعانات أخرى على المنتجات D319	-8	-8	
إعانات أخرى على الإنتاج D39	-36	-36	-36
الإنتاج = المخرجات	3737	3616	3604
الواردات	499	499	499
جملة الموارد	4236	4115	4103

ثانيا : الأصول وتصنيفاتها

حدد نظام الحسابات القومية معيارين رئيسيين لتحديد مفهوم الأصل الإقتصادي هذين المعيارين وهما:

- ١- الملكية (فردية أو جماعية)
- ٢- توقع الحصول على مزايا مستقبلية عن طريق الحيازة أو الإستعمال

وقد ميز النظام بين الأصول غير المالية Non financial assets وبين الأصول المالية financial assets وضمن كل من هذين النوعين من انواع الأصول أورد النظام العديد من التصنيف الفرعية التي نوجزها باختصار فيما يلي:

١- الأصول غير المالية Non financial assets

أ - الأصول المنتجة
وهي الأصول التي وجدت كمخرجات لعملية إنتاج (تقع في حدود دائرة الإنتاج) وتستعمل في الإنتاج لمدة تزيد عن عام وتنقسم إلى :

١- الأصول الثابتة

* الأصول الثابتة الملموسة
مثل مباني ، مساكن ، آلات ، أصول مفتوحةالخ

* الأصول الثابتة غير الملموسة
مثل إستكشاف معادن، برامج جاهزة، أعمال أدبية أو ترويجية أو فنية (أفلام، تسجيلات، برامج...الخ)

٢ - المخزون Inventories تشمل مواد ولوازم، منتجات جاهزة، أعمال تحت التنفيذ...الخ

٣ - الأشياء الثمينة
وهي أصول من المتوقع أن تزداد قيمتها الحقيقية أو على الأقل لا تنخفض قيمتها ولا تبلى بمرور الزمن حيث تعتبر مستودع للقيمة مثل المعادن النفيسة، لوحات فنية وأعمال أثرية

ب- الأصول غير المنتجة

وهي لا توجد بفعل عملية إنتاجية أي أنها أصول وجدت بفعل الطبيعة وتستخدم في الإنتاج دون أن تكون هي بنفسها منتجة

١ - الأصول غير المنتجة الملموسة

وهي توجد بفعل الطبيعة ويمكن نقل ملكيتها مثل الأراضي، أصول جوفية، موارد بيولوجية غير مفلتحة، موارد مائية

٢ - الأصول غير المنتجة غير الملموسة

مثل براءات الاختراع ، عقود الإستئجار القابلة للتحويل ، الشهرة التجارية المشتراة.

٢- الأصول والخصوم المالية

وهذه تصنف إلى :

- الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة
- النقود والودائع
- الأوراق المالية عدا الاسهم
- القروض
- الاسهم وحصص المشاركة
- الاحتياطيات الفنية للتأمين
- حسابات أخرى مستحقة التحصيل/الدفع

والجدير بالإشارة ان الأصول المالية هي في معظمها (باستثناء الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة) مطالبات مالية (حقوق والتزامات) لوحدة أخرى.

ويراعى عدم تسجيل الأصول أو الخصوم المالية الا اذا أصبحت حقيقية أي لا يتم تسجيل الأصول أو الخصوم المحتملة أو المتوقعة.

تحديد دائرة الأصول

وفي مجال تحديد دائرة الأصول نجد ان نظام ١٩٩٣ قد أضاف الى الأصول الملموسة أيضا الأصول غير الملموسة مثل الانفاق على الاكتشافات المنجمية Mineral exploration expenditures وبرامج الحاسب الآلي الجاهزة والاعمال الفنية Literary-artistic works

كما ان النظام أيضا ادخل ضمن الأصول غير المنتجة الأصول غير المنتجة الملموسة مثل الاراضي والأصول في باطن الأرض Subsoil assets واحتياطيات المناجم والفحم والبتروول والغاز ومصادر المياه... الخ. كما ادخل النظام أيضا ضمن الأصول غير المنتجة

الأصول غير المنتجة غير الملموسة مثل عقود التأجير والعقود الأخرى القابلة للتحويل واسم الشهرة والأصول غير المنتجة غير الملموسة الأخرى.

كما أن النظام قد ميز بين نوعين من الأصول:

(أ) الأصول الطبيعية المزروعة Natural cultivated assets وتشمل حيوانات التسمين والإدرار والدبج...الخ. والتخطيط وزراعة الغابات والاستزراع وصيد الأسماك. وهذه تنقسم إلى:

١- أصول ثابتة طبيعية مزروعة مثل تربية الحيوانات، التسمين...الخ وهي تدخل تحت أصول ثابتة ملموسة منتجة.

٢- أعمال تحت التنفيذ مثل نمو المحاصيل الزراعية والفاكهة وتدخل تحت المخزون من الأصول المنتجة.

(ب) الأصول الطبيعية الأخرى بما في ذلك الأرض والموارد المائية والثروات الموجودة في باطن الأرض subsoil تدخل تحت أصول ملموسة غير منتجة وهي أصول غير مزروعة ولكنها تحت سيطرة الجهد الإنساني.

وكما نعلم تخضع الأصول والإلتزامات الخاصة بالوحدة التنظيمية إلى نوعين من التغيرات :

أ- تغيرات ناتجة عن تعاملات وتظهر هذه التغيرات في حساب رأس المال والحساب المالي

ب- تغيرات ناتجة عن ظروف خارجية وهذه يمكن أن تحدث نتيجة

١- تغيرات في أسعار هذه الأصول والإلتزامات وهذا ما أطلق عليه النظام أرباح أو خسائر الحيازة التي تنتج عن إعادة التقييم وهذه قسمها النظام إلى أرباح / خسائر حيازة حقيقية وأرباح/خسائر حيازة حيادية ومجموعها يسمى أرباح أو خسائر الحيازة الإسمية

٢- تغيرات أخرى في حجم الأصول وهذه تظهر نتيجة ظروف خارجية مثل الخسائر الناتجة عن كوارث طبيعية (سيول، زلازل، ...الخ) أو التغيرات الناتجة عن إكتشافات منجمية جديدة أو ظهور إقتصادي للأصول...الخ.

وينتج عن هذه التغيرات التي تحدث في الأصول والإلتزامات (نتيجة تعاملات أو نتيجة ظروف خارجية) ما أطلق عليه النظام التغير في صافي

الثروة وذلك يعادل التغير في الأصول مطروحا منه التغير في الإلتزامات ويمكن إرجاع هذا التغير في صافي الثروة الى العاملين الرئيسيين المسببين له وهما

١- نتيجة معاملات أو صفقات وتظهر في حساب رأس المال والحساب المالي

٢- نتيجة تغيرات أخرى وتظهر في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول وحساب إعادة التقييم.

أسس تقييم الأصول والخصوم

ينبغي أن تظهر بنود الميزانية بقيمتها في تاريخ اعداد الميزانية وذلك يعني أن الأصول والخصوم تقيم بالاسعار السارية المفعول في تاريخ الميزانية والأصل في النظام ان تستخدم الأسعار السوقية. وفي حالة عدم توفر سعر سوق فعلي فانه يتم اعداد تقدير لسعر السوق على أساس:

- (أ) متوسط أسعار جميع المعاملات في السوق للأصول او الخصوم المعنية.
- (ب) تراكم المشتريات واعادة تقييمها مخصصا منها المبيعات من الأصول المعنية طيلة حياتها.
- (ج) القيمة الحالية للمنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من الأصل والأصل أن تقيم الأصول والخصوم المالية بنفس الأسس السابقة أي بأسعار السوق الجارية عندما يكون هناك أسواق حرة نظامية أما المطالبات المالية التي ليس لها سوق مالي فتقيد بالقيمة المطلوب دفعها من المدين الى الدائن. وتقيم الأصول والخصوم المالية على النحو التالي:

- (أ) الذهب يقيم الذهب النقدي بالسعر المتداول في الاسواق.
- (ب) حقوق السحب الخاصة: يحدد صندوق النقد الدولي أسعارها على أساس سلة من العملات.
- (ج) العملة: تقيم العملة بقيمتها الاسمية.
- (د) الودائع: تقيم بالقيمة التي يلتزم المدين سدادها الى الدائن بموجب شروط الايداع.
- (هـ) الأوراق المالية عدا الاسهم: من حيث المبدأ تقيم بقيمتها السوقية الجارية ولكن الواقع العملي قد يؤدي الى ان تقيد بقيمتها الاسمية في حالة عدم توفر

قيمة سوقية ولكن ينبغي بصفة عامة ان تقيد الاوراق المالية طويلة الاجل بأسعارها السوقية سواء كانت سندات :

- ١- تدفع فوائد بشكل منتظم
- ٢- أو سندات مخفضة تخفيضاً كبيراً
- ٣- أو سندات بلا قسائم

- (و) القروض: قيمة القرض الأساسية الملزم بها المدين بموجب العقد.
- (ز) الاسهم وحصص رأس المال: تقيم بأسعارها السوقية الجارية في حالة وجود أسواق حرة أما الاسهم غير المسعرة في البورصة أو التي لا يجري عليها تعامل فيمكن ان تقدر باستعمال الاسعار المعلنة لاسهم مماثلة في عائداتها.
- (ح) احتياطات التأمين الفنية: عادة ما تستقر هذه الاحتياطات في أنواع مختلفة من الأصول ومن ثم تقيم بقيمة الأصول التي تتكون منها هذه الاحتياطات بأسعارها السوقية.
- (ط) الحسابات الأخرى برسم القبض/الدفع: تقيم بالقيمة الأصلية المطلوب دفعها من المدين الى الدائن الأصلي وفقاً لشروط التعاقد.
- (ي) عندما تصدر أوراق مالية بتخفيض فان القيمة التي يحصل عليها المصدر هي التي تقيد في الحساب المالي (سعر السوق) والفرق بين سعر الاصدار والقيمة الاسمية يعامل على انه فائدة مكتسبة على مدى حياة الصك.
- (ك) عندما يتم تسويق الصكوك من خلال وسطاء أو ضامنين بسعر أعلى من القيمة الاسمية فان الأصول والخصوم يجب ان تقيد بالقيم التي دفعها المستثمرون. والفرق بين المبالغ التي دفعها المشترون والقيمة التي تلقاها المصدرون (القيمة الاسمية) تعامل على أنها دفعات مقابل خدمات للوسطاء.
- كما تضمن النظام معالجة للمشاكل المتعلقة بتخفيض أو إلغاء الديون أو الالتزامات بغير طريقة السداد العادية فقد يحدث :
- (أ) اتفاق ثنائي بين طرفين يترتب عليه ان المطالبة المالية لم تعد موجودة وهذه من الحالات التي يسهل معالجتها حيث يتم اعداد قيد تحويل رأسمالي عند كل من طرفي المديونية في الوقت الذي اتفق فيه على إلغاء الدين ويسجل القيد في حساب رأس المال وكذلك في الحساب المالي لإلغاء الدين.
- (ب) إعادة جدولة الدين أو تغير الشروط أو التغير في طرفي الدين يعني اتفاقاً تعاقدياً جديداً.

(ج) شطب المطالبات أو تخفيضها من قبل الدائن فقط تسجل هذه العمليات في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول. وتحقيقاً للتوازن يجب أن ينغى هذا الدين من الميزانية العمومية للمدين.

(د) شطب المطالبات أو تخفيضها من قبل المدين. لا يعترف النظام بحق المدين في انكار الدين وشطبه.

وكذلك تعرض النظام في هذا المجال الى العمليات المتعلقة بأصول مشروطة وطريقة معالجتها في الحسابات القومية كما أوصى النظام بأن الرسوم المتعلقة بأية عمليات مشروطة تعتبر رسوم خدمة ومن أمثلة العمليات المشروطة ما يلي:

(أ) ضمانات الدفع من قبل طرف ثالث. ولأن هذه الضمانات غير واجبة الدفع الا اذا تأخر المدين الأصلي عن السداد فانها لا تعتبر اصولاً مالية موجودة طالما ان الدفع لم يتم بعد.

(ب) خطابات الاعتماد وتسهيلات اصدار السندات لا تعتبر اصولاً فعلية الا اذا طلب من الجهة الضامنة سداد الاموال.

(ج) الشراء مع الالتزام باعادة الشراء Repurchase agreement هناك معاملتين في اصول مالية منفصلتين الا انه يشبه القروض المضمونة لذلك تعامل اتفاقات اعادة الشراء في النظام على انها اصول مالية جديدة لا علاقة لها بالاوراق المالية المعنية بالصفقة وتصنف اتفاقات اعادة الشراء تحت بند القروض.

(د) المشتقات المالية Financial derivatives أو ما يشار اليه عادة صكوك الوقاية مما يؤدي في بعض الاحيان الى أصول وخصوم مشروطة ومن ثم فانها لا تدرج في الميزانية او معاملات الحساب المالي وبعضها قد ينتج عنه دخل ملكية ومع ذلك لا تدخل أيضاً في الحساب المالي كما قد ينتج عنها حقوق مشروطة مماثلة للصكوك المشروطة.

ولكن من الملاحظ ان هذه المشتقات يجري عليها تعامل ولها قيمة سوقية وينتج عنها بنود في الحساب المالي ولذلك فان هناك بعض المعايير الارشادية في معالجة هذه المشتقات منها:

١- تعامل هذه المشتقات كأصول مالية لأن المقابل للمعاملة المشتقة سيكون وحدة مؤسسية مختلفة عما يكون عليه الحال في المعاملة الأساسية التي تمت وقايتها.

٢- أية مدفوعات تتم لقاء ترتيب عقود خيارات أو عقود استيرادية
أو عقود مقايضة...الخ لأي من الوسطاء تعتبر انها
مدفوعات لقاء خدمات اما المعاملات الاخرى المصاحبة
للمشتقات فتعامل على انها معاملات مالية.

٣- المقايضات مثل مقايضات أسعار الفائدة أو العملة لا يعتبر اى
- من طرفي المقايضة مقدما خدمة للآخر اما اذا تم هناك دفع
الى طرف ثالث مقابل ترتيب المقايضة فتسجل على انها
مدفوعات مقابل خدمة.

ثالثا: الحسابات المقترحة:

أوصى نظام الحسابات القومية بإعداد حسابات متماثلة لجميع القطاعات ومن ثم جميع
الأنشطة الاقتصادية التي يتكون منها كل من هذه القطاعات وقد أعدت هذه الحسابات وفق
تسلسل العمليات الاقتصادية في الاقتصاد القومي ولا شك أن هذه الحسابات تعكس
الاحتياجات الإحصائية الواجب توفيرها عند الشروع في إعداد أي من المسوح أو
الإحصاءات الجارية الصناعية حتى يتمكن المحاسب القومي من إستيفاء هذه الحسابات ،
ونستعرض فيما يلي هذه الحسابات

السلامة

الاستخدامات

28 —

371

الإستعدادات

[illegible]

22, 1951

2.

[illegible]

الموارد

الحساب السادس

الاستخدامات

[illegible]

[illegible]

27th Aug 1953

ISIC: Rev. 3

— ۳۶ —

الزهورات في الكرم واليابس في الجبل

الشيخ ابن أبي

— ۲۷ —

تصنيفات في اللغة وادبها والكلام

الشيخ ابن أبي

الحساب الثالث عشر المميزانبيان العموميتان

- ۳۹ -

رابعاً: أسلوب جمع بيانات الإحصاءات الصناعية:

تمر عملية جمع البيانات الإحصائية بصفة عامة والإحصاءات لقطاع الصناعة بصفة خاصة بعدة مراحل سوف نتعرض لها باختصار (لأنه قد سبق معالجتها في دورات سابقة) ويمكن تقسيمها على النحو التالي :

ألف - المرحلة التمهيدية أو مرحلة الإعداد

وهي المرحلة التي يتم فيها دراسة الظروف الخاصة بقطاع الصناعة وتحديد المشكلة المطلوب بحثها والمتغيرات المختلفة المطلوبة والنتائج المرغوب الوصول إليها . ويمكن باختصار تحديد أهم نقاط المرحلة فيما يلي :

١- تحديد الهدف من جمع البيانات :

فعلى ضوء هذه الأهداف يتم تحديد البيانات المطلوبة ومستوى التفصيل اللازم ودرجة الشمول .. الخ

٢- تحديد مصادر البيانات:

وعلى ضوء الهدف تتحدد نوعية البيانات المطلوبة والنتائج المرغوب الوصول إليها وبالتالي بتحدد المصدر الذي يمكن الحصول على البيانات منه وعادة ما يقسم الإحصائيون هذه المصادر الى :

أ- مصادر تاريخية: يتم فيها الاعتماد على السجلات والدفاتر السابق إعدادها بواسطة الجهاز الإحصائي نفسه أو بواسطة جهات أخرى

ب- بحوث ميدانية : يتم جمع البيانات مباشرة من الوحدات الإحصائية

٣- تحديد طريقة جمع البيانات (المنهجية)

على ضوء تحديد الهدف ومصدر البيان يتحدد الأسلوب أو طريقة جمع البيانات فإذا كان مصدر البيان سجلات أو الحسابات الختامية للشركات الصناعية أو بعض التقارير فإن ذلك يتطلب تصميم جداول معينة وبطريقة معينة تتلائم وتسلسل البيانات والنتائج المطلوبة. أما إذا كان مصدر البيانات هو البحث الميداني لا بد من إعداد إستبيان ملائم على ضوء الأهداف والنتائج المطلوبة وعلى المسؤولين عن جمع البيانات أن يختاروا أي من طرق الحصر الميدانية التالية:

أ- طريقة الحصر الشامل

ب- طريقة العينة

ج- الجمع بين الحصر الشامل والعينة

وإختيار أسلوب الحصر الشامل أو العينة أو الجمع بين الأسلوبين يعتمد على عدة عوامل :

- أ- توفر الإمكانيات الفنية والمادية
- ب- توفر القوى البشرية للعمل الميداني
- ج- الإطار المتوفر وطبيعة المنشآت الصناعية
- د- توطن الصناعة وتركزها في مناطق معينة أو درجة إنتشارها
- هـ- الهدف من البحث ودرجة التفصيل المطلوبة للبيانات

٤- تحديد طريقة الحصول على البيان:

ويمكن الحصول على البيانات بأي من الطرق الآتي ذكرها :

أ- الإتصال المباشر: بمعنى أن يقوم الباحث مباشرة بالإتصال بالوحدة الإحصائية وبصحبته الإستیبيان ثم يقوم بتوجيه الأسئلة وتلقى الإجابات عليها ثم يدونها مباشرة في الإستیبيان وتسمى هذه العملية بالإستقصاء المباشر .

ب- الإستقصاء أو الحصر الذاتي حيث يقوم الباحثون بتوزيع الإستیبيانات على المنشآت الصناعية ضمن إطار البحث ومرفقا بها تعليمات الإستيفاء والتعاريف والمفاهيم المختلفة ثم يترك لهم فرصة لتدوين الإجابات بأنفسهم وإعتمادها ثم إعادتها الى الباحث في الزيارة التالية.

ج- الإستقصاء بطريقة البريد : حيث يقوم الجهاز الإحصائي بإرسال الإستیبيان المطلوب بالبريد الى الوحدات (المنشآت) وفقا لإطار البحث ومرفقا معها تعليمات عن كيفية الإجابة ثم تقوم المنشأة بإستيفاء الإستیبيان وإعادته بالبريد كذلك الى الجهاز الإحصائي ويمكن إستخدام هذه الطريقة في حالة الدول التي إستقر فيها الوعي الإحصائي وذات الخدمات البريدية الجيدة وكذلك في حالة الوحدات قليلة العدد وذات الإنتشار الواسع.

٥- تصميم الإستیبيان:

وعلى ضوء المعلومات السابقة يتم تصميم الإستیبيان الذي سوف يستخدم في الحصول على البيانات ولا شك أن تجربة الإستیبيان ميدانيا قبل البحث أمر بالغ الأهمية، لإختبار الإستیبيان والتعاريف الخاصة به وكذلك إختبار التدريب ومستواه وتحديد الإنتاجية والوقت اللازم للبحث وسنتناول بالتفصيل ذلك فيما بعد .

٦- جداول النشر النهائية:

كلا من جداول النشر والإستیبيان مرتبط بالآخر وبالتالي يتم تجهيزها في مرحلة واحدة فجداول النشر يجب أن تعكس البيانات التي ستوفر من الإستیبيان

٧- التعاريف والتعليمات الخاصة بالبحث:

وعلى ضوء الشكل النهائي للإستبيان يتم إعداد التعاريف والمفاهيم المختلفة وضرق إستيفاء البيانات بطريقة واضحة ومحددة حيث يلتزم الباحثون جميعا بتنفيذ التعليمات وإذا حدث واستدعى الأمر إصدار أي تعليمات تفسيرية أثناء العمل الميداني لمواجهة أي من المشاكل فإنه يجب تعميم هذه التعليمات على جميع الباحثين وليس المعنيين بالمشكلة فقط.

٨- إعداد التوقيت الزمني :

من الأمور الهامة خلال المرحلة التمهيدية للبحث إعداد التوقيت الزمني لكل مرحلة ويعد التوقيت الزمني على ضوء عدد المشتغلين ونوعية وحجم البيانات المطلوبة وإنتاجية المشتغل.

٩- إعداد الميزانية التقديرية:

وعادة يستفاد من التوقيت الزمني عند تقدير الميزانية حيث يتم تحديد أعداد المشتغلين اللازمين والوقت اللازم وبالتالي عناصر التكلفة الخاصة بالقوى العاملة ثم تقدر عناصر التكلفة الأخرى على ضوء إطار المسح الإحصائي المطلوب مع الأخذ في الاعتبار نسبة الإحتياطي .

١٠- السند القانوني :

أي عمل إحصائي يجب أن يقوم على سند شرعي إما في شكل قانون أو قرار إداري ..الخ وهذا السند القانوني يعطي القائمين بالعمل الإحصائي الشرعية والسلطة في توجيه الأسئلة وجمع البيانات كما أنها في نفس الوقت صيانة لحقوق مصادر البيانات وحماية لهم

باء- مرحلة إعداد المشتغلين:

ويشمل ذلك

أ- إختيار المشتغلين وتنظيمهم في شكل هيكل وظيفي يحدد فيه واجبات كل مستوى وإختصاصاته .

ب- تدريب المشتغلين نظريا وعمليا على الإستبيان المستخدم والتأكد من إستيعابهم

جيم - مرحلة التنفيذ الميداني

حيث يجب أن يكون التنفيذ الميداني لاحقا للتدريب مباشرة.

دال - مرحلة المراجعة والتدقيق:

حيث تجري عمليات المراجعة الميدانية قبل عودة الإستيبيانات الى الجهاز الإحصائي وبالتالي يمكن إعادة تصويبها بالعودة الى المصدر أو قبل إستلامها منه، أما المراجعة المكتبية فتتم بعد عودة الإستيبيانات وإنهاء العملية الميدانية

هاء - مرحلة تجهيز البيانات:

بعد أن تتم عملية المراجعة الميدانية والمكتبية تبدأ مرحلة تجهيز البيانات ويتم التجهيز يدويا أو آليا حسب الظروف والإمكانات الخاصة بالدولة وهناك العديد من التصنيفات التي تستخدم في هذا الصدد ومن أهمها :

- أ- التصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الإقتصادية (ISIC Rev.3)
- ب- التصنيف المركز للمنتجات CPC
- ج- التصنيف الدولي الموحد للمهن
- د- التصنيف المنسق H.S.

واو - نشر البيانات

يتم النشر على مستوى المجاميع وبطريقة تسمح بسرية البيانات وفقا لقانون الإحصاء وعلى ضوء جداول النشر السابق إعدادها.

قواعد وأسس تصميم الاستبيان:

يُعتبر إعداد وتصميم الاستبيان من المراحل الأولى التي يجب إعدادها عند التفكير في إجراء أي من الإحصاءات أو المسوح بصفة عامة والإحصاءات والمسوح الصناعية بصفة خاصة.

فالاستبيان هو الأداة التي سيتم بواسطتها نقل البيانات والمعلومات من مصادرها إلى الجهاز الإحصائي لتصب في الجداول النهائية

ومن ثم فإن هناك شروطاً عامة يجب مراعاتها عند تصميم الاستبيان بصفة عامة والاستبيانات الصناعية بصفة خاصة سوف نتعرض لأهمها باختصار وذلك لسبق مناقشتها في دورات سابقة.

- ١- مراعاة التسلسل المنطقي للأسئلة حيث تبدأ بالبيانات التعريفية التي تحدد خصائص المنشأة ثم تنتقل إلى البيانات الأكثر تفصيلاً.
- ٢- عدم تضمين الاستبيان أية أسئلة أو معلومات سوف لا يتم الاستفادة منها وذلك في ضوء جداول النشر
- ٣- أن يتم الاستبيان بالوضوح ومن ثم تكون الأسئلة محددة ولا تحتمل التأويل ويمكن إضافة شروح أو إيضاحات مبسطة في الاستبيان إذا لزم الأمر.
- ٤- أن تعد تعليمات وتعاريف محددة وواضحة لكل بند من بنود الاستمارة وطرق الإستيفاء والمراجعة الميدانية والمكتبية مصاحبة لإعداد وتصميم الاستبيان والجداول النهائية.
- ٥- أن يكون تصميم الجداول والحقول داخل الاستبيان مناسباً لما سيتم تسجيله من معلومات
- ٦- من الضروري مشاركة المسؤولين عن التجهيز الآلي عند تصميم الاستبيان وإعداد الجداول النهائية
- ٧- أن يسمح الاستبيان بإمكانية المراجعة واكتشاف الأخطاء
- ٨- التأكيد على غلاف الاستمارة على السند القانوني وضمان سرية البيانات وعدم استخدامها إلا للأغراض الإحصائية وبصورة تجميعية.
- ٩- مراعاة الحجم المناسب للاستبيان والذي يتمشى مع طريقة الإستيفاء التي سيقوم بها الباحثون ونوعية المسح والإطار المشمول بالدراسة.

١٠- يفضل الكثيرون إختبار الإستبيان والتعليمات والعاملين والتوقيت الزمني في تجربة قبلية تخضع بعدها الإستمارة والتعليمات لعملية تقييم كاملة قد ينتج عنها تعديلات

أهم البيانات التي عادة يتضمنها الإستبيان:

تختلف البيانات المطلوبة حسب الهدف من الدراسة والأغراض التحليلية والتخطيطية لكل دولة وإذا كان من بين أهداف الدراسة تجميع بيانات تخدم أغراض نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ فإن الإستبيان يجب أن يتضمن البيانات التالية :

أ- بيانات تعريفية بالمنشأة (صغيرة أو كبيرة)

- ١- الرقم المسلسل للإستبيان
- ٢- عنوان المنشأة
- ٣- اسم المنشأة
- ٤- النشاط الإقتصادي الرئيسي للمنشأة
- ٥- النشاط الثانوي أو الأنشطة الثانوية
- ٦- رقم السجل الصناعي
- ٧- تاريخ بدأ الإنتاج
- ٨- حالة المنشأة (عاملة/ متوقفة)
- ٩- الوضع التنظيمي
- ١٠- الكيان القانوني
- ١١- القطاع التابع له
- ١٢- السنة المالية للمنشأة

ب- بيانات عن العمالة والأجور النقدية والعينية وملحقاتها:

ويمكن أن تصنف حسب الوظيفة/ المهنة/ الجنسية/ الجنس / حصة المنشأة/ حصة العاملين في التأمينات الإجتماعية

ج- مستلزمات الإنتاج السلعية والخدمية :

وتصنف هذه المستلزمات كمية وقيمة حسب نوع السلعة أو الخدمة وما إذا كانت مسحوبة من المخزون أو مشتراه من الإنتاج المحلي أو من السوق الخارجي أو محولة للتشغيل من الإنتاج الذاتي ..الخ

د- الوقود والطاقة المستخدمة: سواء مشتراه أو منتجية ذاتيا وأنواعها

هـ- المصروفات التحويلية :

وهي تلك المبالغ التي يتم صرفها ولكن لا تعتبر ضمن مستلزمات الإنتاج مثل الضرائب، التبرعات، ..الخ. وتصنف حسب نوع المصروف.

و- الإنتاج الصناعي (المنتجات السلعية)

وترد بياناته على مستوى نوع المنتج كمياً وقيماً (السلعة) ويمكن أن يتضمن تصميم الإستثمار ما إذا كان هذا المنتج قد تم بيعه في السوق المحلي أو تصديره (مبيعات) أو تحويله إلى التشغيل (المستخدم داخل المنشأة) أو أدخل ضمن المخزون في نهاية المدة.

ز- حركة البضائع المشتراه بغرض البيع: بهدف حساب هامش الربح

ح- الإنتاج الرأسمالي المستخدم ذاتياً: ويقيم بالتكلفة (حسب نوع المنتج)

ط- الإيرادات الجارية حسب نوع الإيراد وكذلك المصروفات الجارية الأخرى

ي- التغير في الأصول والالتزامات :

وتصنف حسب نوع الأصل أو الالتزام سواء كانت أصول غير مالية أو مالية وكذلك الالتزامات المالية وذلك للتعرف على التغيرات (±) الموجبه والسالبه التي تطرأ على ميزانية المنشأة خلال السنة المالية حسب نوع الأصل أو الالتزام سواء كانت ناتجة عن ظروف خارجية أو عن تعاملات قامت بها المنشأة. وكذلك إهلاك رأس المال الثابت

ك- الطاقة الإنتاجية ونوبات العمل

ل- التوقف عن العمل وأسبابه

م- البيانات الخاصة بالصحة والسلامة والبيئة وطريقة التخلص من النفايات

ن- التحويلات الرأسمالية المدفوعة والمحصلة

هـ- الخدمات الصناعية المقدمة للغير

و- إيرادات ومصروفات تخص سنوات سابقة (لا تخص العام)

ز- دخول الملكية المدفوعة والمحصلة في شكل فوائد وأنصبة وريع

ح- الضرائب على الإنتاج والمنتجات

ط- الإعانات على الإنتاج والمنتجات (محصلة)

ي- بيانات عن المدلي بالبيانات والباحث والمراجع الذين قاموا بإستيفاء ومراجعة الإستبيان.

